

رئيس الحكومة المكلف يناور لرفع الحرج عن النهضة

الجملي لا يستبعد بناء تحالف حكومي يضم قلب تونس

أعاد رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي التذكير بالثقل السياسي لحزب قلب تونس، حيث لا يستبعد بناء تحالف حكومي معه، رغم رفض النهضة لذلك. ويقول المراقبون إن الجملي يناور لرفع الحرج عن النهضة التي ترفض التحالف مع قلب تونس علنا، لكن تعمل على تشكيله سرا لتقوية حزامها السياسي في الحكومة الجديدة.

تونس - لا يستبعد رئيس الحكومة المكلف الحبيب الجملي بناء تحالف حكومي يضم حزب قلب تونس في ظل مساعيه لتجميع أوسع طيف سياسي يضمن له أغلبية مريحة تؤيد فريقه الحكومي المرتقب.

وأكد الجملي في تصريحات لوسائل إعلام محلية، الخميس، "أن الحكومة القادمة اقتربت من التشكل، وأن الأطراف السياسية الداعمة لهذه الحكومة باتت شبيهة واضحة، ولكن ما زلنا نجتهد لضم أطراف سياسية أخرى".

ويبدد الجملي ذلك المخاوف والقلق من طول أمد المشاورات مع تزايد الغموض حول برنامجه وأولويات فريقه في الحكم.

ويذكر المراقبون أن النهضة تعي المازق الذي تعيشه بسبب تسعير مفاوضات تشكيل الحكومة ورفض أغلب الأحزاب الدخول في ائتلاف حكومي معها، كما ترفض الأحزاب مشاركة قلب تونس في الحكم، الأمر الذي يصعب تشكيل الحكومة.

وتحاول النهضة الضغط على رئيس الحكومة المكلف لترميز أجندتها في الحكم التي تقتضي ضمان أكبر توافق يقوّي حزامها السياسي ويحميها من انتقادات المعارضة والشّارع.

وعلى الرغم من تأكيد استقلاليتها، لا يستطيع الجملي الذي اختارته النهضة لهذا المنصب تجاهل إملاءاتها، وعلى العكس سيعمل على تأمين حكومة تتلاءم ومصالحها وتعزز نفوذها في الحكم. ويضمن مشاركة قلب تونس في الحكومة منذ سياسي قوي للنهضة في مواجهة خصوصها من الأحزاب الصاعدة.

وقد دعم قلب تونس النهضة في البرلمان ووضع التوافق بينهما ورشد الغنوشي رئيسا للبرلمان الجديد. ورغم تأكيد الغنوشي أن قلب تونس لن يكون طرفا في الحكومة، فإن توافق النهضة مع قلب تونس في البرلمان، يشكك في مدى التزام الغنوشي بهذا الموقف.

ويبيّح التوافق تحت قبة البرلمان في اللحظات الأخيرة بمؤشرات قوية لتواصل الاتفاق بخصوص تشكيل الحكومة ويعد للآذان سياسة التوافق التي انتهجها حزب "نداء تونس" والنهضة منذ 2014.

وكان حزب قلب تونس أول حزب يلتقيه الجملي في إطار المشاورات الحكومية، ما يعكس وزنه السياسي ودوره في إنجاح المشاورات. ويشير المراقبون إلى أن رئيس الحكومة المكلف الذي وقع التشكيك



ويقول المراقبون إنه لا يمكن تجاهل نفوذ حزب قلب تونس الذي يقوده رجل الأعمال والإعلام نبيل القسري، والذي احتل المرتبة الثانية في الانتخابات التشريعية بحصوله على 38 مقعدا من أصل 217.

ولكن تمسك الأحزاب المحسوبة على الخط الثوري برفض التحالف مع قلب تونس، يصعب ويعقد مهمة الجملي. ويقرّ عصام الشابي السياسي التونسي في تصريح لـ"العرب" بالصعوبات التي تواجه الجملي لتشكيل حكومته. "ولفت الشابي إلى أنه "على رئيس الحكومة المكلف إيجاد توازن بين الاستحقاقات الوطنية والتوازنات السياسية".

ويلاحظ الشابي أن الجملي يسعى إلى تذليل صعوبات تشكيل الحكومة، وأن هناك تقدما في المشاورات لإيجاد أغلبية متمخدة الثقة.

سجال بين السلطة الجزائرية والبرلمان الأوروبي

وجاء موقف قائد أركان الجيش، الرافض لأي تدخل أجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد، أو توجيه مسار الأحداث إلى وجهة معينة، في أعقاب موقف مماثل عبّر عنه رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، في اجتماع مجلس الوزراء المنعقد الثلاثاء، ليشكل بذلك موقفا رسميا من السلطة الجزائرية، يضاف إلى رفض مرشحي الانتخابات الرئاسية لأي تدخل خارجي في الشأن الداخلي. والمسح قائد الأركان، إلى ما بات يعرف بـ"المسيرات الشعبية المؤيدة للانتخابات الرئاسية والداعمة للمؤسسة العسكرية"، والتي أشاد بها في أكثر من مناسبة، رغم أنها لا تضاهي زخم مسيرات ومظاهرات الحراك الشعبي الراضة للانتخابات، من حيث القدرة على التعبئة والخطاب السياسي القوي المعبر عنه.

التصريحات الدبلوماسية الأوروبية حول الأوضاع في الجزائر، أربكت السلطة المتخوفة من إمكانية تدويل أزمتهما الداخلية

ولا زالت مفردات خطاب الرجل القوي في السلطة، متمسكة بخطاب "الشرذمة" و"العصاة"، و"الأقلية"، رغم الانتقادات التي وجهت له من طرف المعارضة السياسية والحراك الشعبي، ورغم الزخم القوي الذي لا يزال يغذي الحراك الشعبي الراض لما يصفه بـ"الانتخابات المفروضة من طرف السلطة".

ولا زالت حملة المرشحين للانتخابات الرئاسية تجري تحت رفض شعبي كبير، اضطر بعضهم إلى إلغاء نشاطهم الدعائي في بعض المدن والمحافظات، في حين فرض المحتجون ضغطا كبيرا في الشارع حمل على هؤلاء الاستنجاذ بقوات الأمن وعناصر الحماية للفرار من غضب المحتجين.

ويبدو أن المساعي المبذولة في بعض العواصم الغربية وحتى التصريحات الدبلوماسية، حول الأزمة الجزائرية، قد أربكتا السلطة الجزائرية المتخوفة من إمكانية تدويل الملف وخروجه عن نطاق السيطرة، ولذلك تجري تعبئة المؤسسات الدبلوماسية في العواصم الغربية، لإقناع الحكومات المحلية بعدم تناول الملف الجزائري.

وكان رئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح، قد صرح خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد الثلاثاء، بأن "كل محاولات التدخل الخارجي في شؤون الجزائر تحت غطاء حقوق الإنسان سيكون ماله الفشل".

صابر بلحدي

الجزائر - صوّت البرلمان الأوروبي بالأغلبية، الخميس، على لائحة تدين بشدة الاعتقالات العشوائية وغير القانونية في الجزائر، معربا عن قلقه الشديد من انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هذا البلد. وأكدت اللائحة أن نواب البرلمان الأوروبي "يدينون بشدة الاعتقالات التعسفية وغير القانونية والاعتداءات والتهديدات التي تطال الصحافيين والنقابيين والمحامين والطلاب والمدافعين عن حقوق الإنسان، ونشطاء المجتمع المدني وجميع المتظاهرين المسالمين الذين شاركوا في الحراك". وطالب النواب بوقف انتهاكات حريات الأقليات الدينية.

وقال النائب الفرنسي الأوروبي رافاييل جولكسمان، عبر تويتر، إن البرلمان الأوروبي صوت بقوة على لائحة مساندة للحراك (الجزائري)، مشيرا إلى أنه "عندما يتجنّد الملايين من الجزائريين والجزائريات لأشهر من أجل الديمقراطية، فليست لوبيات (جماعات الضغط) النفط والغاز التي يجب أن نتبينها على هذا الصمت المتواطئ".

ومن جهتها أبدت السلطة الجزائرية رفضها التدخل الأوروبي في شؤون البلاد وأزمتهما الداخلية. وحذرت من مساع لتدويل أزمتهما.

واستهجن مجلس النواب الجزائري، الخميس، بيان البرلمان الأوروبي، معتبرا ذلك تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية واستفزازا للشعب الجزائري. وأعلن مجلس النواب في بيان له "رفضه القاطع لأي تدخل من أي هيئة كانت في شؤون البلاد الداخلية"، مؤكدا التزام الجزائر باحترام كل المواثيق.

وبدوره قال الرجل القوي في السلطة الحالية وفي المؤسسة العسكرية الجنرال أحمد قايد صالح، الخميس، إن الشعب واع لما يكاك ضده "من مكائد ووسائل لعرقلة مسار الجزائر والجزائريين". وشدد على رفض بلاده لأي تدخل خارجي في شؤونها الداخلية، في رد فعل على المساعي الجارية في بعض العواصم والمؤسسات الأجنبية لتناول الوضع السياسي المتأزم في الجزائر، لاسيما بعد التصريح الالاف لوزير خارجية فرنسا، وبيان البرلمان الأوروبي. وأكد قايد صالح، خلال زيارته لقيادة القوات الجوية أن "الشعب الجزائري وحده من يرسم معالم المرحلة الواحدة، بفضل إرادته والتزام جيشه للحفاظ على الجزائر حرة مستقلة، سيدة في قرارها لا تقبل أبدا أي تدخل أو إصلاعات ولا تخضع لأي مساومات من أي طرف مهما كان".

تحسين أملاك الدولة يفاقم خلافات الحكومة المغربية مع البرلمان

دعوات متزايدة لإسقاط المادة التاسعة من مشروع الموازنة الجديدة

حزب الاستقلال بالعمل على إسقاط المادة وحذفها من مشروع القانون، عبر التصويت بالحنف والإلغاء، وليس فقط الامتناع عن التصويت.

ويرى أعضاء الرابطة بأن المادة تهدد الأمن القضائي واستقرار المجتمع وضمان التوازنات الاقتصادية وحماية الاستثمار والحفاظ على هيبة المؤسسات الدستورية وعلى رأسها القضاء.

وتعليقا على الجدل الذي أحدثته المادة 9 يشير رشيد لزرق، خبير في القانون الدستوري، في تصريح لـ"العرب"، إلى أن "أحكام القضاء استقرت على أنه لا يجوز الحجز على هذه الأموال تأسيسا على مبدأ دوام استمرار المرافق العامة، ولأن المرافق العامة أيا كان أسلوب أو طريقة إدارتها تخضع للقواعد الضابطة لسير المرافق الخاصة، كما جاء في متن المادة 9 من مشروع قانون المالية القاضي بمنع الحجز على أموال وممتلكات الدولة والجماعات الترابية بموجب أحكام قضائية قابلة للتفويض".

وأجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين والبرلمانيين على ضرورة التراجع عن هذه المادة التي سحّدت خلا في العلاقة مع مؤسسات الدولة التي ستكون لها القدرة على التنصل من تنفيذ القوانين والإحجام عن تنفيذ الأحكام القضائية.

ولم يكن مفاجئا رفض محمد بنشعبون، وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، التراجع عن المادة التاسعة، في كلمة له بمجلس المستشارين، معبرا عن رأي الحكومة في أن الغاية من هذه المادة "استمرار سبّير المرفق العام، ومراعاة المصلحة العليا للوطن والمواطنين".

وأشار المسؤول الحكومي في عرض قدمه خلال أولى جلسات المناقشة العامة لمشروع قانون الموازنة الجديد، أن الحكومة "لا تنوي خرق الدستور ولا إفراغ الأحكام القضائية من محتواها، لكننا أيضا حريصون على استمرار أداء والاستثمار وتزرع الشك في المؤسسات، مطالبا الحكومة بإلغائها.

وقال موجهها كلامه لوزير الاقتصاد، "كان عليك التشاور مع وزير العدل قبل إدراج هذه المادة التي تسيء للخطابات الملكية والدستور".

لكن في المقابل رحّب عبد الوهاب بلفقيه، عضو الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، بضموم المادة 9 من مشروع قانون المالية، مشددا على ضرورة تحسين أموال الدولة والجماعات الترابية من الحجز، وذلك انطلاقا من تجربة ملموسة ومعاناة.

واعتبر عبد الحق حيسان، المستشار البرلماني عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، المادة 9 مخالفة للفصل السادس من الدستور، الذي ينص على أن "القانون هو أسما تعبير عن إرادة الأمة، والجميع، أشخاصا ذاتيين أو اعتباريين، بما يفهم السلطات العمومية، متساوون أمامه، ولزمامون بالامتثال له".

والمادة التاسعة المعنية تنص على عدم الحجز على أملاك البلديات أو الدولة بموجب أحكام قضائية. وسبق للحكومة أن اقترحت هذه المادة قبل عامين (في مشروع موازنة 2017) وسحبها. وجددت هذه المادة الخلافات بين الائتلاف الحكومي والمعارضة داخل البرلمان خلال مناقشة مشروع الموازنة العامة 2020، الأمر الذي يفاقم متاعب الحكومة ويعرضها للمزيد من الضغوط والانتقادات.

ومشروع موازنة العام المقبل لا يزال قيد الدراسة في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، وبعد المصادقة عليه ستتم إحالته إلى مجلس المستشارين (الغرفة الثانية من البرلمان) للمصادقة عليه، ليدخل حينها حيز التنفيذ بعد نشره بالجريدة الرسمية. ووقف رئيس الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، محمد العلمي، ضد المادة 9، واصفا إياها بغير الدستورية وتهدد الأمن القانوني وسيادة القانون

محمد ماموني العلوي

الرباط - قررت لجنة المالية

والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين المغربي تشكيل لجنة لبحث التوافق بشأن المادة 9 من مشروع قانون الموازنة لعام 2020، المثيرة للجدل، والتي تحصن أملاك الدولة ضد تنفيذ أحكام قضائية، وهو ما يعتبره الراضون "مخالفة دستورية".

وتم الإعلان عن تشكيل هذه اللجنة، الأربعاء، خلال مواصلة لجنة المالية بالغرفة الثانية (البرلمان) مناقشة مشروع قانون الموازنة في ظل تباين المواقف بين مؤيد ومعارض للمادة التاسعة، التي جرى التصويت عليها بالأغلبية في مجلس النواب.

واقترح رجال المكاي، رئيس اللجنة، تشكيل خلية عمل فرعية تضم ممثلين عن فرق ومجموعات الأغلبية والمعارضة، والنقابات، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، لتدارس مختلف التعديلات المحتملة إدراجها على المادة المثيرة للجدل.

وتسعى الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، إلى إسقاط المادة التاسعة وعدم التصويت لصالحها، فيما أكد مستشاروا النقابة أنه "لا يعقل التصويت لصالح تحصين ممتلكات الدولة بعدما رفضوا ذلك في العام 2017".

المتاعب تلاحق الحكومة المغربية

